

آسيا الوسطى: بندق وسياسة وسلطة لآلون هاوارد وإميل  
جوريف ص 1-3  
إصلاح جهاز الشرطة في قرغيزستان  
لمنظمة التسامح العالمي ص 4-5  
أفغانستان: مقاربات جديدة لإدارة الأسلحة  
روبن - إدوارد بولتن ص 5-6  
بكلماتهم: كيف أثرت " الحرب على الإرهاب " في المتاجرة  
بالسلاح في آسيا الوسطى؟ ص 6  
أخبار موجزة ص 7  
أرفعوا القبعات عالياً ص 7

وتجار المخدرات والأسلحة تحدث أسبوعياً على الأغلب  
على امتداد الحدود الإفغانية الطاجيكية . وما يثير الاستغراب  
حقاً هو ما يشاع من أن النسبة الأكبر من الأسلحة هي تلك  
التي تندفق إلى أفغانستان عبر حدودها ذات المنافذ الكبيرة  
مع باكستان<sup>1</sup>.

إن التعصب الديني وسياسات القمع التي تنتهجها الحكومات  
هي عوامل أخرى، فالإسلام السياسي يشكل تهديداً في نظر  
الحكومات القائمة حالياً منذ استقلالها سنة 1991، باستثناء  
طاجيكستان، لهذا فإن التقييدات ضد الإسلاميين هي واحدة  
من القضايا الرئيسية في الخلاف الذي أدى إلى الحرب  
الأهلية الطاجيكية خلال 92-97-19. إن اجراءات الحكومة  
الأوزبكية الصارمة المتخذة ضد الإسلاميين قادت إلى تزايد  
الجماعات الإسلامية قوة في السنوات الخمس الأخيرة. كان  
وادي فيرغانا، مثلاً ، يعتبر عادة منطقة آمنة تتوزعها كل  
من قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان إلا أنه سرعان  
ما تحول إلى مركز لتجارة المخدرات أو الإرهاب وصراع  
أثني محتمل وتهريب الأسلحة، بسبب الرقابة الحدودية  
الضعيفة غير الفعالة كما ساهمت عوامل أخرى مثل نمو  
السكان ، والبطالة ، والتنافس على الموارد ، ولاسيما المياه  
في استمرار الوضع المتوتر الذي يمكن أن يشتعل في أية  
لحظة بسبب السهولة التي تندفق بها الأسلحة إلى المنطقة.

### صورة خاطفة للمنطقة

خلال سنوات الحرب الأهلية في طاجيكستان بين 1992-  
1997 تم إمداد المتمردين بالأسلحة عبر الحدود الأفغانية<sup>2</sup>.  
كما زوّدت قوى الأمن الحكومية بالبندق من أوزبكستان  
وروسيا حيث لا يزال لها آلاف الجنود يرابطون هناك، رغم  
أنهم في حالة انسحاب. إن الأسلحة الأساسية المتدفقة إلى  
الطرفين هي كلاشينكوف روسية الصنع، بندق هجومية  
(أي كي-47 وأنواع من أي كي-47) بالإضافة إلى  
مدسات ماركوف، وبندق آلية، وقذائف مضادة للدروع  
(أر. بي . جي)<sup>3</sup>.

### " في طاجيكستان السلطة هي السلاح "

عبدالمك عبدالأوجونوف المرشح السابق لرئاسة الجمهورية في انتخابات 1994

قتل خلال هذه الحرب ما يقرب من 60000 إنسان كما خلف  
العنف حوالي 500000 إنسان بلا مأوى مسبباً في تشريد

يركز هذا العدد من النشرة على آسيا الوسطى، وهو إقليم  
يتسم بانعدام الأمن وعدم استقرار كبير محتمل. تقدم وجهتنا  
النظر في هذا العدد أفكاراً لتشجيع عملية نزع السلاح في  
أفغانستان وتحسين السيطرة الأمنية في قرغيزستان على  
التوالي. فابعدوا لنا بتعليقاتكم على هاتين المقالتين أو أي  
معلومات حديثة ذات علاقة من هذا الإقليم، وسننشر ما  
يأتينا على الموقع الإلكتروني لمركز الحوار الإنساني كملحق  
لهذا العدد.

### آسيا الوسطى:

### بندق وسياسة وسلطة

ثمة عوامل عديدة مستوطنة في آسيا الوسطى تسهم في  
انتشار الأسلحة وسوء استخدامها في هذه المنطقة. أولها  
حدود المنطقة غير الطبيعية، فباستثناء أفغانستان كانت بلدان  
آسيا الوسطى التي لم تتل استقلالها إلا سنة 1991  
جمهوريات تابعة إلى الاتحاد السوفييتي. وكان للاحتياجات  
الاقتصادية في عهد ستالين، لا الجانب التاريخي أو الإثني ،  
الأثر الكبير في ترسيم هذه الحدود وتعيينها. ومنذ انهيار  
الاتحاد السوفييتي والتوترات المرتبطة بهذه الحدود  
الاعتباطية تنصدر واجهة الأحداث في كثير من الأحيان.  
ثمة عامل آخر هو الثقافة السياسية الضعيفة وما يتعلق بها  
من حكم القانون، فحكومات هذه المنطقة تستخدم بشكل  
روتيني قوى الأمن التابعة لها لأغراض سياسية، كما أن  
احترام حقوق الإنسان لم يكن بالمستوى المطلوب في جدول  
أعمالها، مع ذلك فعندما التحقت هذه البلدان ب"الحرب  
الدولية ضد الإرهاب"، أصبحت كل من قرغيزستان  
وأوزبكستان من أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية  
الأمريكية ، على الرغم من انتقاد وزارة الخارجية الأمريكية  
لهما معاً لخرقهما حقوق الإنسان. (في سنة 2004 قطعت  
وزارة الخارجية للولايات المتحدة مساعداتها لأوزبكستان لما  
سجلته من فقر في مجال حقوق الإنسان). العامل الثالث هو  
أفغانستان إذ أضيفت الحروب الطويلة الأمد ونتاج الهيروين  
إلى ما تشهده هذه المنطقة من تدفق للسلاح أصبح مألوفاً عبر  
الحدود ذات المنافذ العديدة مع تركمانستان وطاجيكستان.  
مثلاً أصبحت معارك تبادل إطلاق النار بين شرطة الحدود

20000 لاجئ إلى أوزبكستان وقرغيزستان و75000 إلى

أفغانستان التي خربتها الحرب<sup>4</sup>.

وفي 1996 مرّرت الحكومة الطاجيكية قانوناً جديداً للسلاح

تمت الموافقة عليه وتطبيقه العام 2000، إذ تنحصر غالبية

التراخيص بأغراض الصيد أو الرياضة بينما قلصت برامج

تجميع الأسلحة، سواء بشكل قسريّ أو طوعيّ، تخزين

البنادق العائدة للأفراد، بصفتها ملكية فردية<sup>5</sup>. وثمة 10000

بندقية تقريباً مسجلة في البلد ولكن من الصعب عملياً تقدير

كمية الأسلحة المملوكة بشكل غير قانونيّ والمقدرة بـ 6

20000. من المعروف أن مهربي المخدرات يحملون معهم

أسلحة لغرضين هما الدفاع عن أنفسهم وبيعها، وغالباً ما

يرافق مصادرة المخدرات مصادرة الأسلحة أيضاً<sup>7</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مخابئ الأسلحة التي تركها المقاتلون

بعد الحرب عادةً ما يتم اكتشافها من قبل القوات الطاجيكية.

وحاليا يزوّد الجيش الروسي حرس الحدود الطاجيكيين

بالدعم المالي والتقنيّ. وعندما تنسحب هذه القوات في

سبتمبر 2005 يخشى أن تزداد عمليات تهريب المخدرات

والأسلحة عبر الحدود. ولا تزال بعض المناطق كذلك الواقعة

خارج المدن الكبرى مثل دوشنب وخوياند ولا سيما منطقتي

غارم وباداخشن الجبليتين غير آمنة للمرور عبرها من غير

حراسة. وعلى أية حال فإنه يصعب الحصول على

إحصاءات خاصة بالعنف والجرائم التي تستخدم فيها

البنادق، وحتى لو وجدت فلا يمكن التعويل عليها. لقد ساهم

تشدد الحكومة الأوزبكية مع الإسلاميين في ازدياد الدعم

لحركة أوزبكستان الإسلامية (إي أم يو) التي هي من أكثر

المجموعات المسلحة نشاطاً في المنطقة، وقد قامت بهجومين

سنتي 1999 و2000 في جنوب منطقة باتكن في

قرغيزستان عبر جبال طاجيكستان، في محاولة منها لدخول

أوزبكستان. وشمل هجومها هذا احتجاز رهائن وصداماً

واسعاً بالأسلحة بين مقاتليها والجيش القرغيزيّ أدى إلى

مقتل العشرات من كلا الطرفين. وفي 1999 شنت الحركة

سلسلة من التفجيرات في المواقع الحكومية الرئيسية في

طشقند مستهدفة، كما قتل، الرئيس كاريموف. وفي مطلع

صيف 2004 انفجرت سلسلة من القنابل المصنوعة منزلياً

في مواقع اشتملت على أحد الأسواق والسفارة الأمريكية

وعلى أهداف حكومية. إن من الصعب الحصول على

معلومات عن حيازة الأسلحة والجرائم غير السياسية نظراً

لفقدان الشفافية. ففي مناطق مثل نامانغان و أنديان وفيرغانا

التي تعتبر مرتعاً للمتعبين الإسلاميين، يعاني السكان

المسحوقون والمهملون من إجراءات توقيف عديدة وسرية

وجائرة ومن اختفاءات أيضاً.

وتعتبر كازاخستان المصنّع الوحيد للبنادق في المنطقة، الذي

يطبق المعايير الموضوعية ما قبل 1990 لتميز البنادق

بعلامات، ولمراقبة البيع ومالكي الأسلحة المسجلين، وقد

أقامت الحكومة الكازاخية لجنة دفاع عن الصناعة التابعة

لوزارة الصناعة مهمتها الإشراف على إنتاج الأسلحة

وتصديرها، في الوقت الذي أخذت تتراد في الأسلحة

المطروحة حول أهلية أصحاب التراخيص والمدة الممنوحة

لهم والتشريعات المتعلقة بتجارة السلاح<sup>8</sup>. ومجمل

التشريعات التي تخص الأسلحة في كازاخستان ليست مختلفة

اختلافاً كبيراً عن تلك الموجودة في بلدان المنطقة، فكلها

تحثي قوانين الفترة السوفييتية، إذ تحثي على تدابير متخذة

تجاه حيازة الخدمات الخاصة والمدنية، أو تدابير تتعلق

بالتصنيف ومنح التراخيص والشهادات وحركة الأسلحة

ودورها والتخزين. وطبقاً لـ (الماتي كارافان) فإن فرداً واحداً

من بين كلّ خمسة كازاخيين يملك سلاحاً، بينما ذكرت بعض

التقارير أن 80% من الجرائم في كازاخستان استخدمت فيها

الأسلحة<sup>9</sup>. وهذه الجرائم هي بالدرجة الأولى من صنع

المافيات. لقد قاد الاقتصاد الريعي نسبياً إلى تزايد الجماعات

الإجرامية المسلحة تسليحاً جيداً والمتحاربة في ما بينها على

الأراضي المعشبة والأعمال التجارية.

**" حتى البندقية المفرّعة من الرصاص تطلق نارها**

**مرة كلّ عام " مثل قرغيزي**

في قرغيزستان المجاورة التي تعتبر أكثر ليبرالية من

غيرها من دول آسيا الوسطى ثمة بندقية مرخصة لكل سبعين

شخصاً. وقد سجل في سنة 2000 ثماني وخمسون حادثة

موت بسبب استخدام الأسلحة<sup>10</sup>، كما يقدر أن هناك 15 إلى

30 إصابة غير قاتلة سنوياً<sup>11</sup>. والجريمة المسلحة في هذا

البلد في ازدياد. ففي العامين المنصرمين حدثت خمسة

اغتيالات، على الأقل، أغلبها شملت رجال أعمال وعقيداً

بمنصب رئيس تجمع محاربة الفساد في وزارة الشؤون

الداخلية. وهذه الاغتيالات التي نفذت في وضح النهار،

بالعاصمة بيشكيك، أسهمت في تعاضم إحساس الناس بفقدان

الأمن. ويقال أن غارات المقاتلين الإسلاميين في البلاد في

سنتي 1999 و 2000 خلفت مخابئ أسلحة في الجبال،

موفرة الإمكانية للجرائم المسلحة العرضية والمقاومة

السياسية المسلحة. وفي مارس سنة 2002، أطلقت الشرطة

في منطقة أكسي النار بلا تمييز على مجموعة تظاهرت

احتجاجاً على اعتقال أحد وجوه المعارضة البارزة<sup>12</sup>، مما

سبب في مقتل ستة من المتظاهرين وعدد أكثر من الجرحى،

وهذا كان مبعث موجة من الذعر شملت البلاد بأجمعها مما

أدى إلى استقالة رئيس الوزراء وحكومته وقد أثارت هذه

الحادثة جملة من المسائل المتعلقة بأهلية رجال الشرطة الذين

أعيد تأهيلهم من جديد بعد كل ما حدث، من خلال القيام

بإصلاح رجال الشرطة وتدريبهم، وهو أمر دعمته منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا، من بين منظمات أخرى. وفي

منطقة كهذه يعد فيها موضوع الأسلحة والأمن من

الموضوعات التي يحظر على الجمهور الخوض فيها، يعتبر

المجتمع المدني في قرغيزستان، نسبياً، أكثر تطوراً من

غيره في مثل هذه المسائل، فالمجتمع المدني في هذه البلاد

يمكن أن يصاعد من ضغطه المتزايد على الحكومة لاحتواء

الجريمة وعدم أهلية رجال الشرطة، وانتشار السلاح. انظر

ما ذكرته مؤسسة التسامح العالمي بمقالها في هذه النشرة.

**اختطف الطفل نجيب الله غول الذي يبلغ من العمر ثلاث**

**سنوات من ضواحي قندهار في أفغانستان في مطلع العام**

**2004 وقد استمرت محنة اختطافه 32 يوماً إلى أن حصل**

**والده الخياط على المبلغ الذي يتحتم عليه دفعه كفدية والبالغ**

**4500 دولار. في أثناء هذه الفترة فقد نجيب إصبعاً وإبهاماً.**

**في الرسالة التي أرفق بها أصعب الطفل وردت هذه العبارة**

**:"لدينا السلاح ولا أحد يمكنه اعتقالنا. عليك أن تدفع المال إذا**

**كنت ترغب في استرداد طفلك"**<sup>13</sup>.

اضطهاد الأصوات المعارضة بشكل جيد وخاصة في أوزبكستان وتركمانستان.

### اختيارات من أجل العمل

تتطوي دول آسيا الوسطى بما لها من جبال وبحيرات ساحرة وثقافات قومية متنوعة على إمكانات سياحية كبيرة، لذلك فإن نزع السلاح القابل للتدليل عليه يمكن أن يمضي قدماً مع هذه الإمكانيات من خلال تظمين السياح. ومما له دلالة أن مشاركة أوسع في الموارد الطبيعية يرافقها تسامح ديني وإثني سيسهمان في تقليل اللجوء إلى المعارضة المسلحة. هذه العوامل تزيد الطلب على السلاح وتقتضي تدخلاً ملتزماً من عدة أطراف. ويمكن للمانحين والمنظمات المحلية أن تلعب دوراً قيادياً في تشجيع ممارسة أكبر قدر من الشفافية والمسؤولية والتسامح. فتعميق الرابطة بين إصلاح القطاع الأمني والحد من الأسلحة الصغيرة هو القضية التي يمكن في إطارها أن ينشط المانحون. إن أمام حكومات آسيا الوسطى، حتى عقد مؤتمر مراجعة خاص ببرنامج الأمم المتحدة للعمل العام 2006، فرصة للتدليل على التزاماتها الوطنية والإقليمية للحد من التجارة المحرمة بالأسلحة الصغيرة في كل جوانبها.

ألون هاوارد خبير في قضايا الأسلحة الصغيرة، وكاتب ضيف لمركز الحوار الإنساني. إيميل جوريف هو بروفييسور في جامعة آسيا الوسطى الأمريكية بطشقند.

ومن باب السخرية اللاذعة وجرى التغاضي عنه غالباً، أن القوات الأمريكية التي تخوض حربها ضد الإرهاب، في أفغانستان، تُواجه بالأسلحة التي زوّدت بها المجاهدين) مقاتلي الحرية) حكومات الولايات المتحدة السابقة، مضافة إليها كمية السلاح الهائلة التي خلفها الروس في انسحابهم، ويبدو أنه من المستحيل تقدير كمية الأسلحة في هذا البلد. إن تأثير مثل هذه الأسلحة عبر المنطقة بأكملها وفي جنوب آسيا بات مدركاً. وتبقى الحدود الأفغانية الوعرة الكثيرة المنافذ تحدياً سافراً للأمن. ويعرض روبن بولتن بعض الأفكار حول مهمة نزع السلاح المثبّطة للعزيمة في مقالة منفصلة في هذه النشرة.

### البدء بطرح المشكلة

حدّدت كل من كازاخستان وطاجيكستان نقاطاً جوهرية محلية مثلما أوصى بذلك برنامج الأمم المتحدة للعمل، ولكن طاجيكستان هي البلاد الوحيدة التي قدمت تقريراً عن تطبيق برنامج الأمم المتحدة لسنة 2003، إذ لم يقدم أي بلد آخر في المنطقة تقريراً هذا العام. إن المنظمة الإقليمية الأكثر فاعلية من غيرها في الحد من انتشار الأسلحة هي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فكل البلدان باستثناء أفغانستان هي أعضاء فيها، وكل عضو يوقع على اتفاقيات هذه المنظمة غير الملزمة والمتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وقد أبدى حلف الناتو اهتماماً حيوياً بالمنطقة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والناتو هما الأكثر اهتماماً بسلامة المخزون الاحتياطي، وتهريب السلاح عبر المنطقة، مع ذلك فإن نسبة ضئيلة من الأسلحة الفائضة سجل أنه تم تدميرها. فمثلاً، بينما تواصل الحكومة الطاجيكية استعادة الأسلحة التي خلفتها الحرب الأهلية (شارفت على 26 ألف قطعة سلاح في يونيو العام 2003) ليس ثمة سياسة لتدمير هذه الأسلحة، فهي تحفظ بشكل رئيسي لاستخدام قوات البلاد المسلحة. وتيرر السلطة سياستها هذه بحاجة البلد إلى إنتاج الأسلحة وعدم قدرتها على الإنفاق على الأسلحة الجديدة، واستنزاف المخزون الموجود. الأسلحة غير القابلة للاستخدام هي وحدها التي تدمر في مناسبات معينة في البلاد طبقاً لبعض المسؤولين<sup>14</sup>. ما من دولة من هذه الدول تنظم تجارة السلاح، أو تنظم "مهنة" تسهيل تجارة السلاح الخاصة وغير القانونية في أغلب الأحيان، ففكتور باوت، مثلاً الروسي الطاجيكي المولد والسيئ السمعة، العامل دوماً على خرق أي مقاطعة اقتصادية تفرضها الأمم المتحدة، يدعي أنه يقوم بأعماله خارج حدود طاجيكستان، عبر موانئ العالم العديدة، وبحصانة كاملة. من المحتمل أن تستمر دول آسيا الوسطى في توليد معارضة مسلحة تدعم بغفلة منها التجارة المزدهرة للهيروين القادمة من أفغانستان بدون أي استراتيجيات مترابطة لإقامة قوى أمن فعالة وترسيخ حقوق الإنسان أو تطوير التسامح الديني. وتشتمل القضايا الرئيسية على إدارة المخزون الاحتياطي من الأسلحة، تدمير الأسلحة الفائضة عن الحاجة، المراقبة الصارمة للحدود، توحيد المعايير الخاصة بالملكية الخاصة للأسلحة وإصلاح قوات الجيش والشرطة المرتشية والفاصلة وغير الفعالة يؤدي المجتمع المدني الصغير ولكن النامي، في المنطقة، دوراً مهماً في توثيق القضايا، طارحاً اختيارات سياسية عديدة للعمل على المستويين المحلي والعالمي. وعلى أية حال فقد تم توثيق

<sup>1</sup> مراسلة شخصية مع سيد فضل الله وحيدى، رئيس دائرة التنسيق للمنظمات الأفغانية غير الحكومية، 3 أكتوبر 2004.  
<sup>2</sup> قال جوربيك أمينوف نائب مدير الكي جي بي الطاجيكية في محادثة مع الصحفيين في مايو 2002، إن 10-15% من أسلحة المتمردين من أفغانستان. فيعد اتفاقية 1997 للسلام ضاع أثر 182 طناً من الأسلحة التي جلبها المقاتلون العائدون من أفغانستان. مركز الحوار الإنساني 2003، الحركات الإسلامية المعارضة في آسيا الوسطى، التفاعل الإنساني الجماعات المسلحة، المجلد رقم 1 العدد 1 ص 15.  
<sup>3</sup> إنترناشنال ألريت 2004، الحد من الأسلحة الصغيرة في آسيا الوسطى، سلسلة أوراسيا رقم 4 ص 17-18، متوفرة على: [www.international-alert.org/pdf/pubsec/MISAC\\_eurasia\\_4.pdf](http://www.international-alert.org/pdf/pubsec/MISAC_eurasia_4.pdf)  
<sup>4</sup> بوبي بيرسيدي (2002)، مشكلة الأسلحة الصغيرة في آسيا الوسطى، معالم ومضامين. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ص 41.  
<sup>5</sup> الحكومة الطاجيكية (2003)، تقرير إنفاذ برنامج الأمم المتحدة للعمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، متوفر على: <http://disarmament2.un.org/cab/salw-nationalreports.html>  
<sup>6</sup> إنترناشنال ألريت (2004) مصدر مذكور سابقاً ص 18.  
<sup>7</sup> المصدر نفسه.  
<sup>8</sup> إنترناشنال ألريت (2004) مصدر ذكر سابقاً ص 29.  
<sup>9</sup> ألماتي كارفان، امتلاك الأسلحة لدى المدنيين في تصاعد، 25 أبريل، نقل عن بيسيدي (2002) ص 84.  
<sup>10</sup> إس نيل ماكفارلين وستينا تورجيبين (2004)، قرغيزستان: شذوذ الأسلحة الصغيرة في آسيا الوسطى؟ مسح الأسلحة الصغيرة، ص 20، متوفر على: [www.smallarmssurvey.org/OPs/OP12%20kyrgyzstan.pdf](http://www.smallarmssurvey.org/OPs/OP12%20kyrgyzstan.pdf)  
<sup>11</sup> المصدر السابق  
<sup>12</sup> أونلاين ماكزين، أكسي: نقطة انعطاف، أو مطب على مُحدّر؟ 21 أبريل 2002، متوفر على:  
[www.cacianalyst.org/view\\_article.php?articleid=28](http://www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=28)  
<sup>13</sup> جيني كيوف، بي بي سي، المجرمون يستهدفون الأطفال الأفغان، 30 يونيو (حزيران) 2004، متوفر على الموقع:  
[http://news.bbc.co.uk/2/hi/south\\_asia/3851687.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/3851687.stm)  
<sup>14</sup> إنترناشنال ألريت (2004) مصدر ذكر سابقاً ص 20، مقابلات إنترناشنال ألريت مع ممثلي وزارة الشؤون الداخلية ولجنة خاصة بحراسة حدود الدولة، يونيو 2003.

## إصلاح جهاز الشرطة في قرغيزستان

" في العديد من البلدان يشعر الناس بالأمان حين يرون رجالا يرتدي ملابس الشرطة. مثل هؤلاء المواطنين على قناعة أنه لا أحد بإمكانه انتهاك حقوقهم أو إيذاءهم عندما يحضر رجل الشرطة أو يكون قريباً منهم ، لكن هنا في بلدان آسيا الوسطى ما يحدث هو العكس". هذا ما تحدّث به ممثل تنفيذ القانون في حوار أعدته مؤسسة التسامح العالمي في مايو (أيار) سنة 2004.

تهدف أنظمة تنفيذ القانون إلى توفير تطبيق سليم وواضح للقوانين المحلية من أجل جميع المواطنين، وفي أغلب البلدان يعتبر رجال الشرطة أنفسهم في خدمة الجمهور، لكن المسألة ، للأسف ، ليست بهذه الصورة في قرغيزستان حيث السخط على رجال الشرطة قد تنامي منذ عقود. إن الرشوة، وسوء استخدام الوظيفة، والفساد هي من الأمور الواضحة في بنية منفذي القانون ابتداءً من رجل الشرطة البسيط وانتهاؤاً بوزير الداخلية. إن الشرطي الذي يتقاضى 10 أو 15 دولاراً شهرياً يعيش أفضل بكثير من المدرس، بسبب الرشوة.

في أواخر 2003 أقامت مؤسسة التسامح العالمي ندوةً حول تحول الصراع مع عدد من المشاركين من قرى مقاطعة أكسي يُسألون فيه: " ما الذي يتداعى إلى ذهنك حين تُذكر أمامك كلمة شرطي؟" فكانت إجاباتهم الكلمات التالية: العنف، الهراوات، القيود، الخوف ، الشتمية ، الضرب، ابتزاز المال. وكتب أحد المشاركين كلمة إيجابية: القانون. " في السابق اعتدنا أن نجنب أطفالنا الشارع بسبب الخوف من قطاع الطرق والمجرمين، أما الآن فإننا نخشى الشرطة لأنّ بإمكانهم ، في أي وقت وتحت أي ظرف، اعتقال أو شتم أو إذلال أطفالنا لمجرد ابتزاز المال منهم " كما عبر أحد السكان موضحاً لماذا يمتنعون رجال الشرطة من ممارسة أعمالهم في قراهم.

إن التوتر المشحون من زمن بين رجال الشرطة والسكان تنامي بشكل درامي في مارس (آذار) سنة 2002 عندما فتح رجال الشرطة النار على المتظاهرين في أكسي، متسببين في مقتل خمسة متظاهرين وجرح 27 منهم . لقد تظاهر ما يقرب على 300 متظاهر احتجاجاً على التوقيف المخالف للقانون الذي مورس بحق آزيمبك بيكنازاروف عضو البرلمان القرغيزي والمعروف بانتقاده رئيس الجمهورية . لقد اعتقل بيكنازاروف الذي افتتح نشاطه في البرلمان باتهام رئيس الجمهورية أكيف بالخيانة ضد الدولة، بتهمة الاشتهاء باقتراه جريمة قبل سبع سنوات.

لقد أوقف رجال الشرطة المسلحون بالبنادق الآلية والهراوات والدروع الواقية من الرصاص المتظاهرين المسالمين وطلبوا منهم التراجع، وحين رفض المتظاهرون ذلك وطلبوا السلطة بالعدالة أطلق رجال الشرطة الرصاص على الحشد. ويروي أحد الضحايا الذي هو أنارال نزاربيكوف أنه عندما أصابه الرصاص في معدته وسقط نصف ميت على الأرض فتح رجال الشرطة كفه ووضعوا فيها حجراً ثم حاولوا تصويره من أجل استخدام الصورة دليلاً على أنّ المتظاهرين قاموا باستفزاز رجال الشرطة بالقائه الحجارة عليهم . لكنّ نزاربيكوف قال " جمعت قوتي المتبقية ورميت الحجر بعيداً، فاقداً وعي قليلاً فيما بعد"!

هذه الحوادث أثارت موجة من الاحتجاجات السلمية عبر البلاد. مع ذلك فإنّ انتهاكات السلطة للناس لم تتوقف حتى بعد حوادث أكسي، فالناس الذين تظاهروا احتجاجاً على المجزرة أحيلا إلى التوقيف في 19-20 مارس سنة 2002 وأكد أحد المعتقلين " أن رجال الشرطة جرّدونا من ملابسنا بالكامل ثم ربطوا أيدينا وانهالوا علينا بالضرب بالهراوات وحين يفقد أحدنا وعيه يرشقونه بالماء البارد وقد اتضح لي فيما بعد أنهم يستعينون بالماء لمنع حصول كدمات وحدوث إصابات كالإصابة بمرض الاستسقاء " . وثمة دليل على أن امرأة حاملاً أجهزت بعيد أيام قلائل من ضربها على أيدي رجال الشرطة. والأسوأ من ذلك إنه لم تجر معاينة أي مسؤول بمنصب عال جراء موت عدد من المتظاهرين المسالمين، بل تمت ترقية بعض منهم ممن يعتبرهم الشعب من المتورطين مباشرة في هذه المأساة.

في مثل هذه الظروف التي يفقد فيها الشعب ثقته بأهلية ونوايا رجال الشرطة وحيث لا وجود لجهة مسؤولة يعود إليها في حال وقوع خرق من لدن الشرطة، فإن المواطنين قد يشعرون بالحاجة إلى تسليح أنفسهم للدفاع عنها في مواجهة رجال الشرطة المرتشين وفي مواجهة المجرمين.

إن انتشار لأسلحة ولجان الأمن الأهلية هما نتاج ثانوي لفشل إقامة نظام تنفيذ القانون بشكل مؤهل وعادل.

إن لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاريع لتحسين كفاءة رجال الشرطة في منطقتين في العاصمة بشكيك. ويهدف مشروع هذه المنظمة إلى تحسين المستوى الوظيفي لرجال الشرطة، فكثير من كتب التدريب والإرشادات تحتوي على كلمات وعبارات ذات لهجة عدائية مثل: "صف" ، " لا تسمح" ، " امنع" ، " دمر" ، إذ إن هناك الكثير مما يمكن عمله لتطوير جهاز الشرطة في البلاد.

تعمل مؤسسة التسامح العالمية أيضاً على إقامة حوار بين السكان المحليين ورجال الشرطة ولا سيما مشروع (الحوار، الثقة، والقانون في أكسي). وسعت هذه المؤسسة إلى جلب 50 ممثلاً من الحكومات المحلية، ووكالات تنفيذ القانون، والمعارضة إلى طاولة مستديرة لنقاش دام ست ساعات تقريباً. وكان ثمة تحدّ لمثل هذا النقاش وتسهيله لا سيما أن كثيراً من المشاركين فيه كانوا مسلحين وأعداء متقابلين يرى كل واحد منهم الآخر عدواً خطراً. وفي النهاية طوّر المشاركون بعض التوصيات المرفوعة إلى السلطات ووكالات تنفيذ القانون وأحزاب المعارضة والمنظمات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال هذه الفعالية كانت مؤسسة التسامح العالمية قادرة على إيجاد وتسهيل اتصال أفضل بين رجال الشرطة والسكان، ووضع الخطوات لعمل مستقبلي، لأنه من غير الممكن حل المشاكل في فترة قصيرة. ونحن نعتبر أن الحصيلة الأكثر نجاحاً لمشروع هي مطالبة كلا الطرفين، المواطنين والشرطة، في الاستمرار بالمشروع. ترى مؤسسة التسامح العالمية أن المبادئ التالية هي أفضل الوسائل لتحقيق إصلاح مؤثر في جهاز الشرطة مستقبلاً في قرغيزستان:

- \* يحتاج ضباط الشرطة العاملون إلى تقييم مؤهلاتهم ومواقفهم بما يتفق مع المعايير المعترف بها عالمياً.
- \* ضرورة أن تخصص الدولة موارد لإصلاح جهاز الشرطة وخلق سلطة مستقلة لقيادة العملية.

- \* ضرورة القضاء على الرشوة على شتى المستويات في المجتمع.
- \* ضرورة أن يفتح ضباط الشرطة على التغيير وأن يقرّوا أن مهنتهم هي واحدة من بين الخدمات العامة.
- \* ضرورة انخراط المواطنين في المناقشات الجارية حول إصلاح جهاز الشرطة وإدراكهم أن إشهار السلاح للدفاع فقط يصبح جزءاً آخر من المشكلة .

هذه المقالة ساهمت بها منظمة التسامح العالمي في قرغيزستان. [www.fti.org.kg](http://www.fti.org.kg)

هوامش:

<sup>1</sup> اتصال خاص مع الكاتبين وألون هاوارد، 19 أكتوبر 2004

وحتى من دون هذه التحديات فإن المجتمع الخالي من البندقية لا يمكن إيجاده في أفغانستان ولا حتى في الولايات المتحدة. منذ المراهقة يتسلم الشاب الباشتاني بندقية الأولى التي يحمي بها شرف عائلته، لذلك ينبغي إيجاد أشكال جديدة لمراقبة الأسلحة تتناسب وواقع أفغانستان.

المقاربة الجديدة التي يمكن أن تدل على نجاحها هي التخلي عن المركزية في إدارة السلاح. وعلى ضوء هذه المقاربة فإن كل مقاطعة سئعطى مخزن أسلحة جديداً (أو تمّ تجديده) يمكن أن تخزن فيه قطع السلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الرسمية والتي جرى تسليمها، وسيجري تسجيل أرقام كل الأسلحة ويجري التشديد على فعل خزنها. وبناءً على المفهوم الأفغاني الحيوي عن الشرف يمكن إقناع القادة العسكريين أن يسجلوا معظم أسلحتهم ليبرروا صفتهم باعتبارهم " قادة"، (ويمكن تزويدهم ببعض المحفزات عبر الاستثمار محلياً أو إعادة البناء تحت رقابتهم).

قد لا يسلم القادة أسلحتهم الكبيرة، غير أن عملية تسجيلها ستخلق نوعاً من المسؤولية والمشاركة في تبادل المعلومات. ربّما لن يتخلى قادة أفغانستان العسكريون عن السلطة لوزارة الدفاع لكنهم يمكن أن يوافقوا على سلطة عالمية ومحيدة لتسجيل الأسلحة مثلما فعل الجيش الإيرلندي، على سبيل المثال. أما بالنسبة إلى الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة فإن تسجيلها قد يعهد إلى مجالس التطوير المحلية (سي.دي.سي) المنتخبة حديثاً. وبذلك سيتم إنجاز هدفين في آن واحد: تعزيز ستراتيحية الديمقراطية للحكومة المركزية والاستفادة من نفوذ كبار الجماعة التقليديين لتحدي سلطة القادة العسكريين، لأن كبار الجماعة أو شيوخها يسيطرون على (القوم) أو مجموعة دعم النسب أو القرابة التي بدونها لا يمكن للأفغانيّ البقاء على قيد الحياة.

إن تقوية المجالس التطوير المحلية والاستفادة منها في تسجيل الأسلحة سيخلقان (حكم القانون) لمواجهة (حكم البندقية). إن آلية (القوم) ستستخدم لتقوية حكم القانون المفروض من قبل المجالس وبهذا فإن كل أفغاني بالغ يمكن أن يسمح له بامتلاك وتسجيل بندقية واحدة. أما إذا كانت هناك أسلحة أكثر فينبغي أن تسلم لأحد هذه المجالس، للتسجيل أو التدمير علناً أمام الجمهور.

ولعملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجه مناح جدي واحد، إلا وهو الحكومة اليابانية التي تسهم بـ35 مليون دولار أمريكي من 51 مليون المبلغ الملتزم به عالمياً. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبحث عن دعم إكمالي قدره 80 مليون، وهذا يعني أن المانحين التزموا بـ40% فقط من الميزانية المطلوبة). ومن الجلي يمكن أن هذا جانب يوسع المجتمع الدولي أن يوزع حملته، فالمطلوب من البلدان تحتاج إلى أن تتعهد بشكل عاجل بتخصيص أموال لمهمة إدارة الأسلحة إذا كانت جديّة في بناء السلام. كما أن سعياً كبيراً لتوعية الجمهور بضرورة نزع السلاح مطلوب. إن أفغانستان صغيرة ولكن وجود مجتمع مدني نام يمكن أن يسهم في تغيير المواقف ونشر المعلومات الصحيحة. وهناك فرصة نادرة متوفرة لإطلاق حوار وطني حول ستراتيحيات نزع السلاح، والقوانين، وحول دور الميليشيات الخاصة وشركات الأمن السرية. فيمقدور هيئة من الشخصيات البارزة التجول في المناطق لحضور النقاشات الجماهيرية حول قوانين السيطرة على الميليشيات والأسلحة، ونقاشات

## أفغانستان: مقاربات جديدة لإدارة الأسلحة

في مقالة نشرت منذ وقت قريب في جريدة لوموند جاء بشكل غير منصف أن " برنامج نزع السلاح للحكومة الأفغانية باء بالفشل"، وفي الواقع فإن مشروع البدايات الجديدة الأفغاني لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الدمج، كان ناجحاً نجاحاً مدهشاً في ظلّ الظروف الصعبة بشكل استثنائي، فالبرنامج الذي بدء العمل فيه في أكتوبر سنة 2003 سرح وجرّد من السلاح أكثر من 20000 مقاتل أي ما يعادل 30% من العدد المشخص رسمياً، ولكن من المحتمل أن 10% فقط من هؤلاء هم ممن يحتاجون يوماً ما بالفعل إلى تجريدهم من أسلحتهم، بالإضافة إلى أن المشروع جمع حوالي 15000 قطعة سلاح و2780 من السلاح الثقيل<sup>1</sup>.

إن جهود المشروع ستبوء بالتأكيد بالفشل ما لم تستطع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة من إقامة الأمن عبر البلاد كلها. ويظلّ السلام بعيد المنال في جزء منه لأن أفغانستان ليست هي تلك الدولة ذات القومية المتماسكة. لقد نشأت أفغانستان في سنة 1880 بصفتها منطقة محايدة بين الأباطوريين البريطانيين والروسية. ويشعر الكثير من الأفغان أنهم أقرب إلى هويتهم الإثنية والمناطقية منهم إلى "أفغانستان". ويستمر القادة العسكريون في حكم البلاد وتظل الحكومة المركزية أضعف من أن تمارس تأثيرها في معظم المناطق.

مصالح الحلفاء القصيرة الأمد في شنهيم "الحرب على الإرهاب" زادت إلى حد بعيد من قوة هؤلاء القادة، أو على الأقل فشلت في تحديد سلطاتهم. أكدت مادلين ألبرايت وروبن كوك منذ عهد قريب على أن أفغانستان " لا تزال تتعثر وتكاد تفشل أن تكون دولة... كان ينبغي أن يضع العالم القادة العسكريين بين خيارين: الإصلاح أو التقاعد، ولكن بدلاً من ذلك حولناهم إلى إجراء لدينا. إنّ قوات الولايات المتحدة تعتمد على الميليشيات المحلية في صراعها مع طالبان وتنظيم القاعدة. وهذا يقوّي سلطة قادة الميليشيات ويضعف جهود الحكومة في لجم المجموعات العسكرية المنظمة، ويثبت تقاليد المجموعات المحلية في سعيها التنافسي من أجل المال والسلطة تمشياً مع المبدأ السائد (الحكم للبندقية)"<sup>2</sup>.

فيها أقسام كبيرة من السكان بالتهميش والإحباط، مقرونة بوجود كميات كبيرة من الأسلحة، قد تؤدي إلى متاعب كبيرة. وعلى ما يبدو فإن السأم من الحرب هو ما يحول دون تردي الأوضاع حالياً، فالناس يتذكرون الحرب الأهلية على نحو كبير، لكنني أشك في أن ذلك سيستمر للأبد.

**د. ماري- كارين فون غامببيرغ**، ضابط سياسي في مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا  
قامت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، بزيادة عملها بخصوص تحسين السيطرة على الحدود في آسيا الوسطى. عقد مركز المنظمة خمسة برامج تدريبية تتعلق بإدارة الحدود لموظفي الجمارك وحراس الحدود. والغرض الأساس منها هو تعزيز قدرة حرس الحدود وموظفي الجمارك على البحث وتعقب ومصادرة البنادق المهربة بين أوزبكستان والبلدان المجاورة لها. إن الهدف الأساس هو التقليل من التكديس المزروع للاستقرار والانتشار غير المنضبط لهذه الأسلحة في إقليم آسيا الوسطى.

**خليل ناصري**، مفوضية أفغانستان للأمم المتحدة، جنيف  
منذ سقوط حكومة طالبان وهناك أكثر من 200000 مقاتل سابق يحتاج أن يلقي السلاح، فهم حتى الآن اعتمدوا على بنادقهم وسيلة للنجاة. يحتاج المجتمع الدولي أن يدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من خلال خلق فرص عمل مستدامة للقوات المسرحة. ومن طرق بلوغ هذا هو إصلاح المنشآت الصناعية وإحياء المشاريع الزراعية التي لم تفعل منذ وقت طويل مثل إنتاج القطن والحرث. ويمكن عبر تخطيط دقيق واستثمار مركز تشييد بيئات تقلل من خطر العودة إلى البندقية.

**أليسون جيل**، باحثة في مكتب أوزبكستان لهيومن رايتس وتش  
أوزبكستان مثال على أن "الحرب على الإرهاب" ذهبت في الاتجاه الخطأ. فقد استغلت الحكومة العنف السياسي الذي اجتاحت أوزبكستان مؤخراً لتبرر استئناف قمعها للمعارضين المسلمين المسالمين. ويبرر المسؤولون الحكوميون إقامة الدعاوى الجنائية للمشتبه فيهم من الإسلاميين " المتطرفين " بالإشارة إلى الحاجة إلى وقف الإرهاب، بالرغم من أن الذين حوكموا لم يتهموا بارتكاب أفعال عنف، أو تأمروا لارتكاب أفعال كهذه. كما قامت الحكومة باحتجاز مئات المسلمين واستخدمت التعذيب وأساليب أخرى غير مشروعة لانتزاع أدلة تستخدم في محاكم غير عادلة. وبموجب القانون الدولي، يجب أن تقوم كل الحكومات بحماية بحقوق المتهمين واحترام حكم القانون، إذ ليس بوسع الحكومات العمل على تضيق بعض الحقوق الأساسية حتى في الظروف الطارئة أو بسبب مصالح الأمن القومي.

في ما يخص الالتزامات والتوقعات. مثل هذا النقاش الجماهيري يساعد على المشاركة في تعاطي المعلومات وسيغير الجو السياسي من مقاطعة إلى أخرى.  
إن نزع السلاح عملية سياسية. وإن تقني نزع السلاح سيفشلون دوماً إذا ما فشلت القيادة السياسية. وقد تعتمد المقاربة اللامركزية لإدارة الأسلحة الوقت الذي من خلاله يمكن أضعاف قوة القادة العسكريين. ثمة حاجة لعمل شيء يحل محل الفوضى الحالية للدولة الفاشلة حيث الإرهاب الدولي والدكتاتورية المحلية يزدهران.  
في بلد يفقد إلى سلطة حكومة مركزية تصبح العملية اللامركزية لإدارة الأسلحة والنقاش الوطني المقترح بين القادة العسكريين والمليشيات ضروريين ولها حظ من النجاح. ولكن فقط في حالة وجود رغبة حقيقية في سلام دائم.

1 Françoise Chipaux, *Guns still call the shots in Afghanistan*, Le Monde; in English in the Guardian Weekly, 1-7 October 2004, p 21  
2 Madeleine Albright and Robin Cook, *Unfinished Business*, International Herald Tribune, 4 October 2004

كيف أثرت " الحرب على الإرهاب " في المتاجرة بالسلاح بآسيا الوسطى؟

**بارليباي سادكوف**، مفوضية كازاخستان للأمم المتحدة، جنيف  
تتضمن حملة كازاخستان لمكافحة الإرهاب مجموعة من الخطوات المضادة للمتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. فالقانون الجديد ينهض بأعباء تنظيم الصادرات منها قواعد أحكام الترخيص وتنظيم تصدير الأسلحة الصغيرة وعقوبة خرق هذا القانون. شاركت كازاخستان في كتابة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الأسلحة والذي قدمته دول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي العام 2003. ففي مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الذي عقد في العاصمة ألما آتا بشهر مارس (آذار) العام 2004، اقترحت كازاخستان مبادرة تكوين آلية إقليمية لعدم انتشار الأسلحة، المسماة بمبادئ السلوك لآسيا الوسطى لتعزيز الحد من التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة.

**مايكل هول**، محلل دائرة طاجيكستان للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)  
إنه لمن الواضح بأن الحكومة التاجية عملت بين حين وآخر على استغلال " الحرب على الإرهاب " لتحقيق مآربها. لا نرى في طاجيكستان خرقاً فاضحاً وبشعاً لحقوق الإنسان مثل ذلك في أوزبكستان، إلا أن الإجراءات التي استخدمت لمكافحة " التطرف " ما فتئت بشعة. إن الحالة التي تشعر

بأن شركة برايكو صممت البندقية عمداً بحيث لا يمكن أن تفرغ من شحناتها إلا إذا كان صمام أمان البندقية مقللاً. وأعطى ماكسفيلد 50.9 مليون دولار أمريكي تعويضاً له، لكن بدل من أن تدفع له برايكو، أعلنت إفلاسها. كان براندون قد أمل في ابتياع الشركة "المفلسة" وتحطيم مخزونها الذي يبلغ أكثر من 75 ألف بندقية مجمعة جزئياً.

المصدر: Associated Press, 12 August 2004. See also www.brandonarms.org

:"

أصدر المركز مطبوعة جديدة في أكتوبر (تشرين الأول)، وصفها يان إيجلاند مدير دائرة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باعتبارها "مصدراً حقيقياً لتحويل الكلام إلى فعل". لقد طوّر المركز هذه المطبوعة بنحو خاص لتزويد الوكالات الإنسانية بدليل سهل المنال لمعالجة هذه القضية لأننا نعتقد أن العاملين بهذه الوكالات لهم الأثر الكبير في تشكيل جدول الأعمال للسنوات المقبلة. مطبوعة " وضع البنادق في مكانها" متوفرة بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية وتقدم مساحاً لكل المجالات التي تتطلب فعلاً خاصاً بتأثير سوء استخدام الأسلحة- كالصحة العامة والتشريد وحماية الأطفال وحقوق النوع (الجندر) وسحب الأسلحة من التداول وسلامة العاملين في منظمات الإغاثة. وتحوي المطبوعة أسئلة يمكن ضمها في وضع خطة مشروع أو تقييمه. كما تتضمن مقدمة لبرنامج العمل للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة، وكذلك العمليات الموجودة والأدوات التي تنظم نقل الأسلحة. سترسل نسخة لمن يطلبها، ما عليك إلا كتابة إيميل ودعنا نعرف ما تريد.

### لنرفع القبعات عالياً

نقدم تهانينا للجهود المشتركة للمنظمة البرازيلية غير الحكومية فيفا ريو ووزارة العدل البرازيلية، ساو دياز، والشرطة الفدرالية، شكراً لكم على قيام آلاف البرازيليين بتسليم 162 ألف قطعة سلاح بغية تحطيمها وعدها.

منذ الخامس عشر من يوليو (تموز) بدأت عملية شراء الأسلحة باعتبارها جزءاً من قوانين الأسلحة الجديدة والشاملة. هذه العملية، التي تخطت هدفها جمع 80 ألف قطعة سلاح بنهاية ديسمبر (كانون الأول) بكثير، تثير تغطية إعلامية وجدلاً واسعاً في النطاق. وفي أكتوبر العام 2005 سيعبر البرازيليون عن أنفسهم باستفتاء لمعرفة الرأي العام في ما خص حظر بيع الأسلحة للمدنيين. ونحن نصفق لمبادرة جريئة وواعدة مثل هذه في بلد يفقد 36 ألف شخص حياته سنوياً بسبب عنف الأسلحة. وقد منحت هذه الحملة مؤخراً جائزة اليونسكو لما تبذله من مساع.

بعد أربعة أيام من قيام ضحايا رصاص قناص آثار الرعب في واشنطن دي سي قبل سنتين، بتسوية دعوى أضرار قضائية، أخفق كل من الكونغرس الأمريكي والرئيس جورج دبليو بوش في تجديد الحظر الفيدرالي لعام 1994 بشأن الأسلحة الهجومية. لقد وافقت شركة " بولس أي شوتر سبلاي"، التي سُرفت منها البندقية المستخدمة في إطلاق النار، على دفع مليوني دولار أمريكي إلى عائلات الضحايا التي أثبتت أن ضعف الإجراءات الأمنية المتخذة أدى إلى سرقة تلك البندقية. كما وافقت "بوشماستر فاير آرمس"، التي تصنع هذه البندقية، على دفع نصف مليون دولار أمريكي. وهذه هي المرة الأولى، كما يقول محامي الضحايا دينس هينغان، التي يوافق فيها صانع أسلحة في الولايات المتحدة على دفع أضرار "عن الإهمال المؤدي إلى الاستخدام الإجرامي للسلاح". وعلى ضوء ذلك، يبدو أنه مما يضاعف الأسف أن الكونغرس الأمريكي أختار، بعد ذلك، رفع الحظر عن صناعة وتوزيع 19 نوعاً من البنادق الهجومية ذات الشكل العسكري، وأسلحة ذات مواصفات معينة صممت لأغراض عسكرية.

المصدر: www.iansa.org, Washington Post, 10 September 2004

### موال لتايلور يجنّد ليبيريين للقتال في غينيا

يقوم تريغين وانتي، رفيق سلاح الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، بتجنيد الجنود السابقين لقوات تايلور المسلحة خلال الشهرين الماضيين لشن تمرد في البلد المجاور غينيا. هذا ما قاله المقاتلون السابقون في المدينة الحدودية غانتا، إذ أبانت تقارير عن وجود تجنيد سري في وقت يشكو فيه كثير من المقاتلين السابقين من أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ترفض تسجيلهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (دي. دي. آر) لأنهم لا يملكون أسلحة يملكونها. هذا وقدرت الأمم المتحدة في العام الماضي بأن لدى جميع فرق ليبيريا الثلاث 38 ألف مقاتل الذين يرجح أن يتقدموا لنزع السلاح، لكن مع ذلك فقد سجل أكثر من 72 ألف مقاتل حتى الآن. وسلم أقل بقليل من واحد إلى ثلاثة ممن سجلوا في البرنامج (دي. دي. آر) بنادقهم، مما يؤكد الحاجة إلى شروط دخول أكثر مرونة لتلاءم حقيقة كثير من الفتيان والفتيات والنساء الذين أصبحوا مقاتلين ويريدون أن يكونوا جزءاً من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

المصدر: IRIN News, 22 September 2004

### آخر أخبار " أسلحة براندون"

أخفق المراهق الأمريكي، براندون ماكسفيلد، في محاولة شجاعة منه، في ابتياع شركة صنع البنادق المسؤولة عن إنتاج البندقية المعطوبة التي إصابته بالشلل قبل عشر سنين. لقد أراد براندون إغلاق شركة برايكو آرمس، إحدى أهم شركات صنع بنادق ذات أثمان معقولة معروفة باسم " ساترداي نايت سبيشلس". وكان قاض من كاليفورنيا قد حكم

## Centre for Humanitarian Dialogue

114 rue de Lausanne  
Geneva, 1202,  
Switzerland

تلفون: +41.22.908.1130  
فاكس: +41.22.908.1140

البريد الإلكتروني: [info@hdcentre.org](mailto:info@hdcentre.org)  
الموقع الإلكتروني: [www.hdcentre.org](http://www.hdcentre.org)

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار الإنساني



مركز الحوار الإنساني منظمة مستقلة وحيادية يتخذ من جنيف - سويسرا مركزاً له. يهتم المركز بالقضايا الإنسانية وحل النزاع العنيف وتخفيف آثاره على الناس، كما يعمل على تسهيل إجراء حوارات على مستوى عال بين الأطراف الرئيسية في النزاع المسلح وكذلك الأطراف المهمة كالمنظمات غير الحكومية والوكالات الأمم المتحدة.

ويتم هذا العمل بمساع بحثية وسياسية لتحسين الفعل المتعلق بالتحديات الإنسانية المعاصرة مثل طبيعة الجماعات المسلحة غير الحكومية، آليات التوسط، اقتصادات الحرب، حكم القانون وتوافر الأسلحة. وأسس المركز في عام 2001 برنامج الأمن الإنساني والأسلحة الصغيرة الذي تولى عدة مشاريع سعت إلى فهم أفضل للكلفة البشرية الناجمة عن توافر الأسلحة وسوء استعمالها وكذلك طرح خيارات عمل.

## Join our mailing list

I want to continue to receive a complimentary copy of the *Human Security and Small Arms Bulletin*

Preferred distribution mode E-mail Hard copy

I want to receive multiple copies of the *Bulletin* (indicate below in which language and the quantity)

English French Spanish Arabic Number of copies

Name and title

Organisation

Position

Address

Post/zip code

Country

Telephone

Fax

Website

E-mail

Please copy and complete this form and mail it to Mireille Widmer, Centre for Humanitarian Dialogue, 114 rue de Lausanne, Geneva, 1202, Switzerland, e-mail it to [widmer@hdcentre.org](mailto:widmer@hdcentre.org) or fax it to +41.22.908.1140

([cateb@hdcentre.org](mailto:cateb@hdcentre.org))

: